التقرير الأسبوعي عن أسواق النقد
14 يونيو 2020

سياسات الاحتياطي الفيدرالي التيسيرية تدفع بالدولار نحو الارتفاع

> مجموعة الخزينة
+965 22216603
tsd_list@nbk.com

أبرز النقاط:

- الاحتياطي الفيدرالي يؤكد توقعاته القاتمة للاقتصاد الأمريكي خلال السنوات القادمة.
- تراجع أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة للشهر الثالث على التوالي في مايو.
- ارتفاع مؤشر أسعار المنتجين الأمريكيين في مايو.
- 1.54 مليون أمريكي يتقدمون بطلبات للحصول على اعانة البطالة في الأسبوع المنتهي في 6 يونيو.
- بيانات الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة تشير إلى تقلص الاقتصاد بنسبة قياسية بلغت 20.4% في أبريل.
- تراجع الناتج المحلي الإجمالي لليابان بمستويات أقل من التقديرات الأولية للربع الأول من العام 2020.

الولايات المتحدة الامريكية

الاحتياطي الفيدرالي يعلن عن اتباع سياسات نقدية تيسيريه خلافاً للتوقعات

ترقبت الأسواق صدور نبرة إيجابية نوعاً ما من اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي على أمل رؤية توقعات من قبل صانعي السياسات بما يشير إلى حدوث تحول في الاقتصاد الأمريكي بعد صدمة جائحة فيروس كورونا المستجد وعلى ظل الانتعاش المبكر لسوق الوظائف وارتفاع اسواق الأسهم. إلا انه عوضاً عن ذلك، أكد رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول وصناع السياسة النقدية تقديراتهم القاتمة للآفاق الاقتصادية للبلاد في السنوات القادمة، مؤكدين احتياج الأوضاع الاقتصادية للمزيد من الدعم من الجهة التنظيمية على امتداد الأفق الاقتصادي.

وأبقى الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير وتعهد بالحفاظ على حزم التحفيز الاقتصادي غير المسبوقة حتى يتمكن الاقتصاد من "تجاوز الأحداث الأخيرة". وصرح جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي للصحفيين إلى أن التوقعات الحالية تشير إلى عدم رفع أسعار الفائدة خلال العام الحالي أو العام 2021. وقال: "لا نفكر في رفع أسعار الفائدة على الإطلاق، بل أننا لا نفكر في التفكير في رفع أسعار الفائدة". وأعلنت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة أنها "ملتزمة باستخدام كافة الأدوات المتاحة لديها لدعم الاقتصاد الأمريكي في هذا الوقت الصعب". كما عارض البنك تطبيق أسعار الفائدة السلبية وذلك على الرغم من تزايد الآراء التي تدعم مثل تلك التوجهات. وتوقع جميع مسؤولي بنك الاحتياطي الفيدرالي باستثناء اثنين أن يبقى سعر الفائدة الرئيسي قريباً من الصفر حتى العام 2022.

وفي ديسمبر 2019، توقع قادة الاحتياطي الفيدرالي نمو الاقتصاد الأمريكي بحوالي 2% للعام الحالي وأن يستقر معدل البطالة عند مستوى 3.5%. إلا انه خلال الاجتماع الأخير، صدرت توقعات جديدة تشير إلى توقع انكماش الاقتصاد بنسبة 6.5% في العام 2020 وان تصل معدلات البطالة إلى 9.3% نزولا من 13.3% في مايو قبل أن تتراجع إلى 6.5% في العام 2021. وأكد باول بأن " المسار المستقبلي للاقتصاد يحيط به قدر كبير من انعدام اليقين وما يزال يعتمد إلى حد كبير على مسار الوباء".

وأضاف باول أن الاحتياطي الفيدرالي يدرس "أشكال صريحة" من التوجيه المستقبلي بشأن أسعار الفائدة وشراء الأصول في اطار مجموعة أدواته التقليدية لمواجهة الأزمات، هذا بالإضافة إلى نهج يعود إلى الثلاثينيات من القرن الماضي يتضمن استهداف أسعار الفائدة على طول منحنى العائد، وذكر إن فائدة ما يسمى "التحكم في منحنى العائد" تظل "محط التساؤلات".

بيانات مختلطة

كشفت البيانات الصادرة يوم الأربعاء عن تراجع أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة للشهر الثالث على التوالي في مايو، حيث انخفضت بنسبة 0.1% الشهر الماضي بعد انخفاض بنسبة 0.8% في أبريل. وأظهر التقرير أن الطلب ظل ضعيفا في ظل الركود الناتج عن جائحة فيروس كورونا المستجد. وتعرضت الأسعار للضغوط بصفة رئيسية نتيجة لتراجع تكلفة البنزين بنسبة 3.5% والتي أعقبت انخفاضاً بنسبة 20.6% في أبريل.

في المقابل، انتعشت أسعار المنتجين في مايو، حيث ارتفع المؤشر بنسبة 0.4% مقارنة بمستويات الشهر السابق. وتجاوز هذا النمو التوقعات بزيادة قدرها 0.1% وهو الأمر الذي اعتبره الاقتصاديين إشارة إلى أن أسوأ مرحلة من مراحل الانكماش الناتج عن تداعيات أزمة فيروس كورونا قد مرت بالفعل. وجدير بالذكر أن تلك البيانات اظهرت في أبريل الماضي انخفاض أسعار المنتجين بنسبة 1.3% فيما يعد أعلى معدل تراجع شهري منذ العام 2009.

أما على صعيد سوق العمل، بلغ عدد الأمريكيين المتقدمين للحصول على إعانات البطالة الأولية 1.54 مليون فرد في الأسبوع المنتهي في 6 يونيو، وكان رقم طلبات اعانة البطالة الأولية أفضل قليلاً من التوقعات البالغة 1.55 مليون طلب، كما انه تراجع عن مستويات الأسبوع السابق التي بلغت 1.89 مليون طلب. وظل عدد طلبات اعانة البطالة فوق مستوى 20 مليون طلب بما يعزز الرأي القائل بأن سوق العمل قد يستغرق سنوات للتعافي من تداعيات الوباء حتى في ظل إعادة فتح أنشطة الأعمال. ويأتي أحدث تقرير لطلبات اعانة البطالة بعد أن أظهرت البيانات إضافة الشركات الأمريكية 2.5 مليون وظيفة بشكل غير متوقع خلال شهر مايو بما أدى إلى انخفاض معدل البطالة من 14.7% إلى 13.3%. إلا انه في ظل هذا التراجع فإن معدلات البطالة الأمريكية لا تزال أعلى بكثير من مستويات الذروة التي سجلتها بعد الأزمة المالية العالمية في عامي 2008-2009. وقد حذر مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي من فقدان المزيد من الوظائف بالإضافة إلى أولئك الذين عانوا في الشهرين الأولين من بداية ظهور الجائحة، كما حذروا من أن تعافي الاقتصاد بشكل كامل قد لا يتحقق حتى نهاية العام المقبل.

استجابة الأسواق

استهلت الأسهم الأمريكية تداولات الأسبوع بمحو بعض من خسائرها بعد ملاحظة بعض بوادر الانتعاش الأولية، وبدأ المستثمرون أيضاً في التخلص من الدولار الأمريكي في ظل ارتفاع الشعور بالأمان. واتخذت تلك التوجهات اتجاها معاكساً بعد إعلان الاحتياطي الفيدرالي عن سياساته بما أعاد معنويات تجنب المخاطر للسيطرة على الاسواق، وطالت الأسهم ضغوط بيعية على مدار الثلاثة أيام الماضية وسجلت أكبر خسائرها يوم الخميس. حيث فقد مؤشر داو جونز الصناعي نسبة 6.9% من قيمته أو ما يعادل 1800 نقطة، فيما يعد أعمق خسائر يسجلها خلال يوم واحد منذ ثلاثة أشهر، وانهى المؤشر تداولات الأسبوع بانخفاض بلغت نسبته 7.22% وصولاً إلى مستوى 25,605.5 نقطة. من جهة أخرى، شهد مؤشر ستاندرد أند بورز 500 اتجاها مماثلاً وانهى تداولاته بخسائر أسبوعية بلغت نسبتها 6.24% مغلقاً عند مستوى 3,041.3 نقطة. أما بالنسبة للدولار الأمريكي، فقد حلق للأعلى بدعم من اقبال المستثمرين على عملات الملاذ الآمن، حيث أنهى مؤشر الدولار تداولات الأسبوع مرتفعاً بنسبة 1.42% وصولاً إلى 97.319. من جهة أخرى، تراجع الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي وانهى تداولات الأسبوع عند مستوى 1.2540، في حين تراجع اليورو لينهي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 1.1260. وتعزى تلك التحركات لانعقاد اجتماع الاحتياطي الفيدرالي بالإضافة إلى عدد كبير من العوامل الأخرى بما في ذلك المخاوف المتعلقة بظهور موجة ثانية من حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد في الولايات المتحدة، الأمر الذي دفع المستثمرين إلى البحث عن استثمارات الملاذ الآمن في الدولار الأمريكي، إلى جانب الين الياباني والفرنك السويسري.

أوروبا والمملكة المتحدة

كريستين لاجارد تدافع عن موقف المركزي الأوروبي

صرحت كريستين لاجارد في خطابها الذي ألقته يوم الاثنين أن "جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) وإجراءات احتواء انتشار الفيروس تسببت في انكماش اقتصادي غير مسبوق بمنطقة اليورو." وتناولت رئيسة البنك المركزي الأوروبي الانتقادات التي وجهتها المحكمة الدستورية الألمانية بأن برنامج شراء السندات بهدف رفع معدلات التضخم على مدار السنوات الخمس الماضية قد يكون له آثار جانبية غير متناسبة. ومضت للدفاع عن أحدث الخطوات التي اتخذها المركزي الأوروبي قائلة إن القرار الذي تم اتخاذه مؤخراً فيما يتعلق بتعزيز وتمديد برنامج شراء السندات الطارئ بمقدار 600 مليار يورو ليصل إلى 1.35 تريليون يورو يعتبر "إيجابي للغاية". إلا انه البنك المركزي الأوروبي يتوقع ان ينكمش اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 8.7% خلال العام الجاري.

وشهد أكبر اقتصاد في منطقة اليورو انخفاض الإنتاج الصناعي بنسبة 17.9% في أبريل بعد تراجعه بنسبة 8.9% في مارس. وجاء هذا الهبوط خلال ذروة عمليات الإغلاق التي شهدتها ألمانيا بما أدى إلى تعرض صناعة السيارات وحدها لتراجع حاد بنسبة 74.6% على أساس شهري. وتعتبر تلك الأرقام هي الأسوأ وذلك على الرغم من تعرض الدولة لعدد أقل من حالات الاصابة بالوباء مقارنة بأقرانها.

الاقتصاد البريطاني يواجه تراجعات قياسية

أظهرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة أن الاقتصاد قد تقلص بنسبة قياسية بلغت 20.4% في أبريل نتيجة لتفشي فيروس كورونا المستجد. ويمثل هذا التراجع أعمق مستويات الانكماش التي يسجلها الاقتصاد البريطاني منذ بداية تسجيل البينات الشهرية في العام 1997 ويتبع الانخفاض القياسي السابق بنسبة 5.7% المسجل في مارس. وتعنى تلك القراءات أنه بحلول نهاية أبريل انكمش الاقتصاد بنسبة 25% تقريبا مقارنة بمستويات فبراير. وأظهرت استطلاعات الرأي التي أجرتها وكالة رويترز أن معدل التراجع قد تجاوز توقعات الاقتصاديين أن يسجل الاقتصاد البريطاني انكماشاً بنسبة 18.4%. وبالإمكان رؤية مدى ضخامة هذا المعدل عند مقارنته بمعدل التراجع الذي شهده الاقتصاد البريطاني خلال الأزمة المالية في عامي 2008-2009 عندما تمثل أسرع معدل للانكماش في تسجيل انخفاضاً شهرياً بنسبة 1% في مارس 2009. كما تجاوز هذا الرقم أيضاً الناتج التراكمي للتراجع بنسبة 6% الذي شهده على مدار سنة ونصف من الانكماش الاقتصادي خلال الأزمة المالية.

آسيا

ارتفاع الفائض التجاري للصين

ارتفع الفائض التجاري الصيني إلى مستوى قياسي بلغ 62.93 مليار دولار في مايو في اعقاب تسجيله لفائض بقيمة 45.34 مليار دولار في أبريل. ويمثل هذا الرقم أعلى المستويات القياسية على الاطلاق، كما انه يتخطى توقعات بلوغه 39 مليار دولار. أما بالنسبة للصادرات التي تأثرت سلباً بمستويات الطلب وذلك على الرغم من تلقيها دعماً من زيادة مبيعات المستلزمات الطبية، فقد تراجعت بمعدلات أقل من المتوقع حيث انخفضت بنسبة 3.3% على أساس سنوي في مايو. من جهة أخرى، انخفضت الواردات بنسبة 16.7% على أساس سنوي فيما يعد انخفاضاً أكثر حدة من المتوقع بما يبرز الضغوط التي تتعرض لها المؤسسات الصناعية العالمية في ظل تعطل عجلة النمو. وبالنسبة للسلع التي تقوم الصين بشرائها والاعتماد عليها مثل النفط الخام والغاز الطبيعي وفول الصويا، فقد انخفضت أسعارها بشكل ملحوظ على خلفية تفشي الوباء العالمي. وأدى ذلك إلى نمو احتياطيات الصين من النقد الأجنبي إلى 3,1017 تريليون دولار بنهاية مايو مقابل 3,0915 تريليون دولار في أواخر أبريل.

ولحق الجزء الأكبر من الضرر بالاقتصاد الصيني خلال الربع الأول من العام 2020، حيث انكمش بنسبة 6.8% على أساس سنوي. وأعلنت الحكومة أنها سوف تتجنب وضع معدل سنوي مستهدف للنمو الاقتصادي للمرة الأولى منذ العام 2002. وبالانتقال إلى التطورات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، يرى عدد كبير من المحللين أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ليس لديه خيار سوى التمسك ببنود المرحلة الأولى من الاتفاقية التجارية في الوقت الحالي بما يبعث على الاطمئنان بين جموع المستثمرين.

تراجع الناتج المحلي الإجمالي لليابان

تقلص الناتج المحلي الإجمالي لليابان بمعدلات أقل من التقديرات الأولية للربع الأول من العام 2020. حيث انكمش الاقتصاد بنسبة 2.2% سنويا فيما يعد أفضل بكثير من التقديرات الأولية للانكماش بنسبة 3.4%. إلا ان اليابان شهدت ربعين متتاليين من التراجع وتشير التوقعات إلى أداء أسوأ في الربع الثاني من العام 2020. ورفع رئيس الوزراء شينزو آبي حالة الطوارئ الوطنية منذ أسبوعين قبل الموعد المحدد بقليل، ويركز في الوقت الحالي على تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي. إلا أن عودة ظهور الفيروس في طوكيو تشير إلى أن الإنفاق الاستهلاكي قد يظل ضعيفاً لبعض الوقت بينما تكافح أسواق التصدير أيضا لإعادة فتحها.

الكويت

الدينار الكويتي عند 0.30735

في نهاية الأسبوع الماضي أغلق الدولار الأمريكي مقابل الدينار عند 0.30735.

أسعار العملات 14 - يونيو - 2020

	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
Currencies	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1301	1.1213	1.1325	1.1254	1.1165	1.1404	1.1279
GBP	1.2619	1.2475	1.2637	1.2540	1.2522	1.2788	1.2551
JPY	107.42	107.22	107.52	107.34	106.42	109.32	107.19
CHF	0.9469	0.9456	0.9553	0.9523	0.9452	0.9736	0.9497

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2241 9720, Email: tsd_list@nbk.com